Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العسكري في نمو الاقتصاد الصيني للمدة (1990-2018)

م . رفاه عدنان نجم
جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد العراق
rafah_adnan @uomosul.edu.iq

م .د فاطمة ابراهيم خلف
جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد العراق
fatema_ibraheem@uomosul.edu.iq

م.م انوار سعيد ابراهيم
جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد العراق
anwar_saeed@uomosul.edu.iq

Received:30/9/2020 Accepted :25/11/2020 Published :FEBRUARY / 2021

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

المستخلص :

لقد أصبح تزايد الانفاق العسكري سمة العصر للعديد من الدول ومنها الصين، فقد عمدت الى زيادة انفاقها الدفاعي ليس بهدف الهيمنة و الاستحواذ، بل حماية لمصالحها الاقتصادية ولتأمين تجارتها الخارجية و يهدف البحث الى التعرف على اثر الإنفاق العسكري من خلال دراسة طبيعة الانفاق الدفاعي ودوره في توفير الأمن والاستقرار وتسهيل الاستثمارات الاجنبية فيها، فضلاً عن اقتحام الصناعة العسكرية وتأمين بعض المستلزمات الانسانية والمشاركة في مجموعة متنوعة من الأشغال العامة التي يمكن إستخدمها في المجالات المدنية والعسكرية، وهدف البحث الى التعرف على اثر الإنفاق العسكري في تحقيق النمو الاقتصادي الصيني وتمثلت مشكلة البحث هل تزايد الإنفاق العسكري الصيني يؤثر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي أم لا، فيما يفترض البحث أن البرامج الدفاعية تعمل على توفير الاستقرار السياسي و تطوير الاساليب الدفاعية، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في المبحثين الاول والثاني في حين جاء المبحث الثالث معَزّزاً بالجانب القياسي وذلك لتحقيق أهدافه و إثبات فرضياته وفق إختبارات عدة منها: جذر الوحدة واختبار الاستقرارية ومتجه الانحدار الذاتي وسببية كرانجر بالإعتماد على بيانات البنك الدولي لمتغيرات البحث لدولة العينة (الصين) للسنوات (1990- 2018)، وتوصل البحث الى وجود علاقة ايجابية معنوية قوية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي والتبادل التجاري وعلاقة معنوية عكسية مع معدلات البطالة، واستنتج البحث وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي فضلاً عن مشاركة النمو الاقتصادي والانفاق العسكري في زيادة حجم الصادرات وبالتالي تحسين التبادل التجاري لصالح البلد .

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الانفاق العسكري، النمو الاقتصادي، الصين .

المقدمة Introduction

تأتي العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي متأثرةً بمتغيرات عدة، اذ لم يعد الانفاق العسكري يمثل عبئاً اقتصادياً كبيراً على الموازنات العامة في الدول المتقدمة، اي خرج من كونه نوعاً من انواع الانفاق الحكومي التشغيلي ليستقر في مجال الانفاق العسكري الاستراتيجي من خلال مساهمته في الانتاج العسكري ومشاركته في الصادرات الدفاعية، واذ نجد تزايد معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الصيني بعد الاصلاحات القوية منذ مطلع الثمانينات مكنتها من السعي الحثيث لتطوير برامجها الدفاعية وزيادة الصادرات الدفاعية واستحواذها على الاسواق الرئيسية، اذ حصلت الصين على المركز الثاني في الانفاق العسكري في 2018، في لائحة أكبر المنفقين العسكريين في العالم بمرتبة تجعلها ثاني أقوى دولة عسكرياً، فضلا عن امتلاكها لأكبر جيوش العالم عدداً، وذلك في سعيها للمضي في تحقيق طموحاتها التنموية والعمل على رفاهية شعبها وتأمين الامن والاستقرار الاقتصادي والسياسي، فيما سجلت الموازنة ارتفاعاً بنسبة 7.5 % في 2018 لتصل إلى 1190 مليار يوان (177.6 مليار دولار)، وكان من اهدافها الرئيسية تحسين المستوى الاقتصادي لمنتسبي القطاع الدفاعي الذين تأثروا بالتضخم، فضلاً عن أن التوجه لزيادة حرفية جيش التحرير الشعبي الصيني وتحسين الانتاج العسكري وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها ومن ثم التوجه نحو التصدير، حيث وصلت صادراتها الدفاعية مابين (70-80) مليار دولار سنويا، واحتلت المركز الخامس عالمياً في إنتاج السلع الدفاعية ـ مع بلوغ الاقتصاد الصيني مرحلة متقدمة من حيث ارتفاع معدلات الدخول و تزايد معدلات الادّخار والاستثمار المحلي مما ادى الى توسع التجارة الدولية ، الامر الذي حَتَّم ضرورة تدعيم القوّة الدفاعية للبلد، ليس طمعا في السيطرة و بسط نفوذها في آسيا بالدرجة الأولى بقدر ما هو حماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية، وتمثلت مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي للبحث هل يمكن ان يساهم الإنفاق العسكري في زيادة الانتاج الدفاعي و تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات الدفاعية وبالتالي تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي أم لا، فيما تعود أهمية البحث الى كونها تدرس الدور الاساسي التي دفعت دول عدة الى زيادة الانفاق العسكري لترسيخ الامن والاستقرار ودعم النشاط الاقتصادي وذلك لدوره الايجابي الذي يسعى اليه واضعي السياسة لاصلاح النظام السياسي، و يهدف البحث الى التعرف على اثر الإنفاق العسكري في تحقيق النمو الاقتصادي الصيني من خلال دراسة طبيعة الانفاق الدفاعي ودورها في توفير الأمن والاستقرار والدفاع في حال التهديدات الخارجية وسعي الصين للحفاظ على استقرار التجارة الخارجية وتسهيل الاستثمارات الاجنبية فيها، فضلاً عن تأمين بعض المستلزمات الانسانية والمشاركة في مجموعة متنوعة من الأشغال العامة التي يمكن إستخدمها في المجالات المدنية والعسكرية، و يتخذ البحث فرضية مفادها ان هناك تأثير مباشر للانفاق العسكري الصيني في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال امكانية الانتاج الدفاعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي و تصدير الفائض منها، فضلاً عن توفير الامن والاستقرار والحماية من التهديدات الداخلية والخارجية وبالتالي دعم النمو الاقتصادي الصيني، فيما اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في المبحثين الاول والثاني في حين جاء المبحث الثالث معَزِزاً بالجانب القياسي وذلك لتحقيق أهدافه و إثبات فرضيته ففي المبحث الاول تناول الاطار النظري الإنفاق العسكري وانواعه ودوافعه الاساسية فيما تضمن المبحث الثاني : واقع دولة العينة (الصين) ومؤشرات قياس الانفاق العسكري وتناول المبحث الثالث قياس اثر الانفاق العسكري في النمو الاقتصادي بأستخدام عدة اختبارات بأستخدام برنامج Eviews 10 وهي اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك واختبار الانحدار الذاتي وإختبار سببية كرانجر بين متغيرات البحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي لدولة العينة للسنوات (1990- 2018)، وتوصل البحث الى وجود علاقة ايجابية معنوية قوية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي والتبادل التجاري، اذ أن الانفاق العسكري يساهم بدعم النمو الاقتصادي من خلال امكانية زيادة الانتاج الصناعي العسكري وتصديره، حيث احتلت الصين المرتبة الثالثة في الصادرات الدفاعية، وإستنتج البحث وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، اي ان الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة الانفاق العسكري والعكس بالعكس، فضلاً عن مشاركة النمو الاقتصادي والانفاق العسكري في زيادة حجم الصادرات وبالتالي تحسين التبادل التجاري لصالح البلد، اي وجود قدرات اقتصادية جيدة تحفز على امكانية زيادة النفقات العسكرية وتمكن البلد من احراز التقدم والتطور في جميع المجالات ومن ضمنها الإنفاق العسكري الواقع الذي يخلق بدوره القدرة على توفير الأمن الاستقرار وتوفير فرص العمل وارتفاع حجم الادخار المحلي وزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة Literature Review

هناك مجموعة من الدراسات تناولت العلاقة بين كل من الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي منذ عقود عدة والتي نعرض عدد منها :-

1- دراسة خالد حيدر (2018) :بعنوان "التحليل الاقتصادي قياس للعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية" ، تمثلت مشكلة البحث مدى وجود علاقة سببية يمكن قياسها بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري وهدفت الدراسة إلى تحديد وايجاد تعريف واضح للإنفاق العسكري ومدى تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن تحديد قياس تلك العلاقة للبلدان المعنية الداخلة ضمن نموذج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى إن الإنفاق العسكري يؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم معدلات نموها وذلك انطلاقا من توجهات حكومات تلك البلدان الى ضرورة وجود نفقات عسكريه محدودة وزيادتها عند الحاجة خاصة مع وجود تهديدات مستمرة.

2- دراسة والي الدين فضل الله (2017) بعنوان" إثر الإنفاق العسكري في التنمية الاقتصادية ـ دراسة حالة السودان للمدة (2000 – 2013)" ، حيث هدفت الدراسة الى معرفة أثر تزايد الميزانية العسكرية في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية منها الموازنة العامة ،الاستثمار، ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية ، مشكلة البطالة ، والتضخم وانعكاسها على برامج التنمية الاجتماعية ، وتوصلت الدراسة إن تأثير الإنفاق العسكري في معدلات التكوين الرأسمالي كانت ايجابية ، إلا إن ذلك لا يتناقض مع إن تأثير الإنفاق العسكري من خلال وجود الامن والاستقرار سيترتب عليه توجيه هذا الموارد لغايات انتاجية تؤدي الى زيادة حجم الاستثمار وتنمي الاقتصاد القومي وترفع من مستويات المعيشة لدى السكان.

3- دراسة للباحث علي خازن (2016) بعنوان " اثر الإنفاق على التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة- الجزائر(1990 - 2015)" والتي بينت بأن للموقع الجغرافي والمساحة وما ينتج عنها من حدود له تأثير في تفسير سلوك الدولة وبناء إستراتيجياتها الخاصة بها سواء الاستراتيجيات الامنية والعسكرية، واستنتجت الدراسة إن تنامي القلق والفزع الأمني مرتبطة بالمحيط الجغرافي للجزائر مما يجعلها ترفع من نفقاتها العسكرية وتتحمل أعباء مالية ضخمة تتحملها الدولة من اجل تحفيز استراتيجياتها الامنية لمواجهه التهديدات المتزايدة في سبيل حماية حدودها.

4- دراسة علي كاظم هلال (2015) : بعنوان " الإنفاق العسكري وأثاره في التنمية البشرية في العراق للمدة (2012 - 2013)"، حيث اشادت بأن العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية البشرية واحدة من الظواهر التي امتاز بها الوضع الدولي وفق المتطلبات الدولية والبرامج الانمائية والمتمثلة بالمزيد من الاهتمام وتحقيق التقدم في مجالات التنمية البشرية ويقابله التسارع في سباق التسلح وزيادة الإنفاق العسكري بما يشكل عقبة إمام تحقيق أهداف التنمية البشرية في البلدان النامية بشكل عام متمثلاً بتردي الواقع الخدمي والتعليمي والصحي وتزايد معدلات البطالة و الفقر ، فضلا عن ظهور أزمات اقتصادية شديدة التعقيد .

5- دراسة مي محمد احمد زيادة (2014) : بعنوان "جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي"- دراسة تطبيقية على الدول العربية واسرائيل" ، حيث يتصف الإنفاق العسكري بشكل عام بجدلية العلاقة القائمة بينه وبين النمو الاقتصادي ويختلف الأثر باختلاف الدولة وحجمها وقوتها الاقتصادية بين الدول العربية المجاورة لها (سوريا ، الأردن، لبنان ، مصر) والتواجد الاسرائيلي في المنطقة ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واستنتجت الدراسة بعدم وجود علاقة سببية من الإنفاق العسكري للناتج المحلي في جميع الدول العينة باستثناء جمهورية مصر العربية ، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سببية معنوية متجه من الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الاجمالي المصري .

6- دراسة الباحثان مثنى رياض وفوزي الخطيب (1990) في دراسة لهما بعنوان" الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن عام (1968 - 1987) دراسة تطبيقية " حيث أكدت هذه الدراسة على أن اثر الإنفاق العسكري في التنمية الاقتصادية، وتم بناء نموذج قياسي يوضح وجهات النظر المختلفة حول الموضوع مستخدما النموذج القياسي وتوصلت الدراسة إلى الأثر السلبي له ، فيما اقترحت الدراسة بأن ترشيد الإنفاق العسكري سيترك أثارا ايجابيا في معدلات النمو الاقتصادي.

7- دراسة أيملي بينوت Emile Benoit (1978) التي جاءت بعنوان " العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة" ، التي تضمنّت 44 دولة نامية. وبينت أن للإنفاق العسكري أثرًا إيجابيًا في النمو الاقتصادي وبالرغم من إفتراضه أنّ العلاقة السببية قد اتجهت من الإنفاق الدفاعي الى النمو الاقتصادي ، لكنه لم يستبعد أن يكون للنمو الاقتصادي تأثير واضح في النفقات الدفاعية.

المبحث الاول/ الإنفاق العسكري وتأثيراته في النمو الاقتصادي

يعد موضوع الإنفاق العسكري Military spending وتأثيراته في النمو الاقتصادي Economic growth من الأهمية بمكان، لأسباب عدة نذكر منها انه يوفر امكانية تحقيق الامن والاستقرار السياسي الاجتماعي وتحسين الديمقراطية وتطبيق القانون، فضلاً عن امكانية الدفاع في حالة الاعتداءات والتهديدات، ولكنه من جهة اخرى يستحوذ على الكثير من موارد اقتصادية في الوقت الذي يمكن استخدامها في تمويل مشاريع أكثر إنتاجية ، فضلاً عن قدرتها لتطوير البنى التحتية وزيادة معدلات الاستثمار كونها تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي دفع مسيرة التنمية الاقتصادية ، وللتعمق اكثر لابد من التعرف على انواع الانفاق الحكومي والتي هي :-

1-1- الانفاق العام public spending : يعرف الانفاق العام بأنه المبالغ النقدية التي تخصص من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة ، او تعرف بأنها المبالغ النقدية التي تقدم من قبل القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام ، أو انه إجمالي ما تنفقه الحكومات من مبالغ نقدية لتمشية امورها المالية في تنفيذ سياساتها التشغيلية والاستثمارية وفق الايرادات المستحصلة ، اما انواعه فيمكن تقسيمه من حيث دوريته الى انفاق العادي او انفاق غير العادي أو الى الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي ومن حيث طبيعته الى الانفاق الحقيقي والانفاق الناقل أو المحال (Murad , 2010 :31) وتنقسم الى ما يلي :-

اولاً : الانفاق العام من حيث دوريته : يمثل الانفاق العام بأنه إجمالي ما ينفق على رواتب الموظفين وصيانة الممتلكات العامة، اي ان قيمة هذا الانفاق لايتغير كثيراً من سنة الى أخرى ، اما الانفاق غير العادي فهي تلك الانفاقات التي قد لا تتكرر بصفة منتظمة سنوياً، كتلك المتمثلة بالإنفاق على الانشاءات والمباني الحديثة كمد و تبليط الطرق واقامة السكك الحديدية وتخصيصات الكوارث والنفقات العسكرية الطارئة.

ثانيا : الانفاق العام من حيث طبيعته : تقسم النفقات العامة الى نوعين هما الانفاق الحقيقي والانفاق الناقل او(المحال) ويقصد بالانفاق الحقيقي (Real spending) تلك التي تصرف فيها مقابل الحصول على ألاموال او الخدمات العامة والتوريدات، أما الانفاق الناقل او المحال (Carrier Spending)- فهي اعتمادات تنفقها الدولة دون ان يكون لها مقابل مادي من إداءها او زيادة الثروة القومية ، كالمساعدات الاجتماعية والاعانات ورواتب الضمان الاجتماعي والدعم الحكومي لفئات معينة من المجتمع (Lutfi, 1983:45).

ثالثا : الانفاق العام من حيث اغراضه : يختلف الانفاق العام من حيث اغراضه ، وبناءاً عليها يمكن تقسيمها حسب الاغراض التي تقوم عليها (Al-Hiti and Al-Khshali, 2005:15) الى ما يلي:-

- الانفاق الإداري Administrative spending : ذلك الانفاق الذي يشمل الاجور ورواتب الموظفين ومخصصاتهم ومكافأتهم ومحفزاتهم.
- الانفاق الاقتصادي Economical Spending : ويشمل الانفاق على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة وانواع الاعانات الاقتصادية كإعانات المشروعات المتلكئة والدعم السعري.
- الانفاق الاجتماعي Social Spending: ويشمل جميع ما ينفق لغرض تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة منها الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والتأمين الاجتماعي وشبكة الحماية الاجتماعية وغيرها.
- الانفاق المالي Financial Spending : ويشمل ما يتم دفعه لاقساط الدين العام (الداخلي والخارجي) والفوائد السنوية.
- الانفاق العسكري Military Spending :ويشمل إجمالي نفقات المقدمة للجهات المختصة لغرض التسليح والتدريب والانتساب ما يمكن ان يساهم في تحقيق الامن والاستقرار المجتمعي فضلاً عن توفير مستلزمات القوات العسكرية.

2-1- مفهوم الإنفاق العسكري Military Spending : يعد الإنفاق العسكري جزء من الانفاق الحكومي الموجه الى ميزانية القوات المسلحة حيث يتضمن الإنفاق الجاري على الجيش ومستلزماته ومؤسساته من أجور و رواتب وتدريبات عسكرية وأمنية وابنية ومعسكرات واماكن للتدريب والتاهيل ومخازن للذخيرة ومحطات اتصالات وقواعد عسكرية لكافة الاسلحة والاجهزة الاخرى (Samhan and others,2010:135) ، وتختلف التسميات بحسب النظم السياسية للدولة وتحرص كل دولة على تخصيص ميزانيتها الدفاعية لتحقيق أمنها القومي الداخلي ومواجهة التهديدات الخارجية وحماية مصالحها (Helal,2010 : 2) ، اذ ان الانفاق الدفاعي يهدف لتحسين الشعور بالأمن والسلام والإستقرار المجتمعي ، كما عرفها صندوق النقد الدولي International Monetary Fund : بأنها إجمالي النفقات المتضمنة بند الدفاع الخاصة بالقوات المسلحة وتتضمن الإنفاق على تصنيع الذخائر وتخزينها وبناء المنشات العسكرية والتدريبات والتامين الصحي، فضلًا عن الإنفاق على البحث والتطوير المختص بالإغراض الدفاعية ، فيما عرفه حلف الشمال الأطلسي الناتو North)

(Atlantic Treaty Organization : بأنه الإنفاق الموجه إلى وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتدريب (Abdul-Karim, 2015: 36).
وإجمالاً يمكن تعريفه بأنه ذلك الجزء من الإنفاق العام التي تقدمه الدولة من أجل الدفاع عن نفسها حين تعرضها لأي خطر أو لمواجهه خطر وقع عليها فعلًا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية (464 : 2018 Abdul- Razzaq)، ومن أهم أنواعه :-
1- الإنفاق على إفراد القوات المسلحة وقوات حفظ السلام التابعة لوزارة الدفاع والوزارات والجهات الحكومية المشاركة في عمليات الدفاع من أجور ورواتب فضلاً عن الإنفاق على التدريب والتأهيل والتجهيز والنقل والسكن وغيرها .
2- الإنفاق على القوات المساندة (شبه العسكرية) المتضمن الانفاق على المعدات والمستلزمات والمنشات العسكرية ومتابعة احتياجاتها وتحصيناتها .
3- الانفاق على مشاريع البحث والتطوير للمعدات واستخدامتها واستثمار تطويراتها التقنية الحديثة .

3-1 - الدوافع الاساسية للإنفاق العسكري The main drivers of military spending : قد يمثل الإنفاق العسكري عبئاً اقتصادياً متزايداً على الموازنة العامة للدولة في الدول النامية ولكنه يعد قطاعا منتجاً في الدول المتقدمة ، واثاره تدخل في المجال السياسي والاستراتيجي ، مما يعني إن التحكم بها يتطلب تجاوز إلاخطار اقتصادية والتي تعتبر من اهم طرق تنفيذ مستلزمات التنمية الاقتصادية وهي (Diab ,2011:2) & (Dhunaibat,2003 :110) :-
1- توفير الحماية للاقتصاد القومي ، فضلاً عن حماية البنى التحتية للهياكل الصناعية لا سيما التي تمثل التقانات الحديثة التي تمثل البنية الاساسية للصناعات الثقيلة .
2- الحد من الضغط السياسي الناشئ عن بعض المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدولة مما يستدعي اللجوء إلى زيادة التسلح كماً و نوعاً ، فضلاً عن تعزيز قدرتها العسكرية ، حيث تستخدم كوسيلة لتقديم المعونات العسكرية لتحقيق الضغط السياسي.
3- استخدام القوة المسلحة للسيطرة على مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية والاستيلاء على منطقه معينة ذات ميزة نسبية ، واستناداً لذلك فإن زيادة الإنفاق العسكري للأسباب المذكورة ، يعد تحكيم العلاقة بين القوة الاقتصادية والإنفاق العسكري ، إذا إن احدهما يكمل الأخر، والقوة الاقتصادية تعد القاعدة الاساسية لتمويل الإنفاق العسكري وتحسين الأنظمة الدفاعية والرفع من القدرات العسكرية للوقوف بوجه التهديدات الداخلية والخارجية.

1 – 4- العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الإنفاق العسكري :- يعد الإنفاق العسكري قرار سياسي-اقتصادي واستراتيجي في الوقت ذاته تخضع عملية اتخاذ قراراته الى عوامل متداخلة من أهمها (500: Hayder, 2018) :-
1- العوامل السياسية Political Factors :- تتمثَّل في الوضع السياسي القائم في البلد ، وطبيعة نظام الحكم فيه، ودرجة الإستقرار السياسي ، وغالباً ما تحتدم العلاقة بين عدم الإستقرار السياسي والإنفاق العسكري ، وكذلك في التحالفات الإقليمية للبلد ومدى ارتباطه بتحالفات دفاعية ، إذ من الممكن أن تجعل الانفاق الدفاعي للبلد عند مستويات مرتفعة .
2- العوامل الإستراتيجية Strategic Factors : - وتتمثَّل في خطر اندلاع الحروب، حيث أن الإنفاق الدفاعي يكون كبيراً في المناطق التي تتوقع وجود تهديدات خارجية عليها ، وكذلك في وقت الحروب والنزاعات الإقليمية ،التي تطلق فيها سباقات التسلُّح بين دول العالم ، فضلاً عن انه يوفر القوة الدفاعية التي لا غنى ولابديل لها لاي بلد .
3-العوامل الإقتصادية الداعمة Economic Factors : ومن اهم العوامل الاقتصادية الداعمة و المحفزة لزيادة الانفاق الدفاعي هي (Kabdani, 2013:23) :-

- توافر الموارد الإقتصادية Economic Resources :- تمثل الموارد الاقتصادية دوراً مهماً ، فكلما كانت الدولة غنية بالموارد الإقتصادية كانت أكثر قدرة في انفاقها الدفاعي والعكس صحيح.
- مستوى التنمية الإقتصادية Level of Economic Development :- يشير الى التغييرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليGDP ، حيث أنه يؤدي دوراً مؤثراً في تحديد مستويات الإنفاق العسكري ، فعند تزايده ، فلا بد ان يسفر الى زيادة الإنفاق العسكري (Al-Akhras, 2008:58).
- وفرة العملات الصعبة Foreign Exchange : - فتوافر مبالغ جيدة من الصرف الأجنبي يمكن أن يساعد الدولة على تلبية إحتياجاتها من المعدات العسكرية المتطورة ، ما يدفع النفقات العسكرية إلى التزايد والعكس صحيح.

• الصناعة العسكرية Military Industry :- أي قيام صناعة تختص بالانتاج الحربي من ذخائر واليات ومستلزمات اخرى ، اذ نجد المؤسسة العسكرية نفسها تحت ضغط لضمان طلبها المستمر للإنتاج الدفاعي ، الأمر الذي يجعل الانتاج العسكري عند مستويات مرتفعة وبالامكان تصدير الفائض فيما لو استطاعت من سد احتياجاتها المحلية .

• اعداد السكان Population:- يعد تعداد السكان مؤشر مهم لتحديد حجم الانفاق العسكري ، فعند زيادته يحتم على الدولة الى تقديم انفاق أكبر للمحافظة على مصالحها من التهديدات الخارجية (Khoshnaw, 2016:322) .

1 -5- تزايد الإنفاق العسكري في العقود الاخيرة :- شهد عقد الثمانينات نهاية الحرب الباردة بين الدول العظمى وكانت النتيجة الحتمية لها تزايد انتشار النزاعات وتفاقم حجم الصراعات الاقليمية وتسارع عجلة سباق التسلح كثيرًا، كما بررت الدول ذات الإنفاق العسكري المرتفع على أساس أنه يوفر رادعًا فعالاً ضد التدخل الخارجي ، ويكسبها القوة والاستقرار الامني والسياسي في الساحة الدولية ، فضلاً عن أن الانفاق على الصناعات العسكرية مصدر لاستقطاب الايدي العاملة وتحسين المستوى التكنولوجية من أجل الصناعة المدنية ، أذ تعاظمت النفقات العسكرية لغالبية بلدان العالم فحسب معطيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،اذ شهدت الفترة من العام 1989 وحتى العام 2008 ارتفاعاً كبيراً جداً في النفقات العسكرية على مستوى العالم (Asfour,1992:55) .

ولقد احتلت الولايات المتحدة في 2018 المرتبة الأولى في الإنفاق العسكري الذي بلغ (643.3 مليار دولار)، متقدمة على الصين (168.2 مليار دولار). أما روسيا، فيبلغ إنفاقها العسكري 63.1 مليار دزلار سنوياً، والهند 57.9 مليار دولار وبريطانيا (56.1 مليار دولار سنوياً) وفرنسا (53.4 مليار دولار سنوياً) واليابان (47.3 مليار دولارسنوياً)، حسب المركز البريطاني معهد الدراسات الاستراتيجية.

1– 6- الاثار الاقتصادية للإنفاق العسكري The economic effects of military spending :- ان الانفاق العسكري يمثل جانبين مؤثرين في الاقتصاد منها اثاراً إيجابية واخرى سلبية ، وتتمثل الاثار الايجابية بما يلي:-

1- امكانية دعم الطلب الفعال: إن الكثير من الدول تتجه نحو توجيه سياستها الاقتصادية للتوسع في حاله الكساد الاقتصادي وتعمل على زيادة نفقاتها العامة ومنها (الإنفاق العسكري) وذلك لتحريك الاقتصاد وفق النظرية الكينزية ، بما يؤدي إلى زيادة دخل الإفراد في القطاع العسكري الذي سيتجه بإتجاهين مختلفين: الأول: نحو الإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى تحفيز المنتجين لزيادة الإنتاج والثاني زيادة القدرة على الادخار المحلي والذي سيتحول بدوره إلى الاستثمار المحلي مما يزيد من القدرة على زيادة حجم الإنتاج مما يفضي إلى زيادة توظيف الموارد المتاحة في الاقتصاد (Tareh,2001: 407) وبالرغم من كل ذلك إن هذه ألاستراتيجية قد تكون ناجحة في الدول المتقدمة لكونها تتمتع بمرونة إنتاجية عالية في حين تعاني الدول النامية من مشاكل في جهازها الإنتاجي مما يجعل إي زيادة في الدخل قد تؤدي إلى التضخم.

2- تشجيع الاستثمار المحلي من خلال الاستقرار الاقتصادي: إن الرغبة في توفير الاستقرار الأمني لاي بلد ، لابد ان يفضي إلى تزايد الإنفاق العسكري وبالتالي يشجع على زيادة الاستثمار المحلي والنشاط الاقتصادي باتجاهين هما الأول: تخفيض ألمخاطرة التي يتعرض لها المنتج والثانية: أمكانية رفع قدرة الدولة في وضع الخطط وتنفيذها دون حدوث اضطرابات أو تهديدات تعيق تلك الخطط (Abdul- Razzaq, 2008:471).

3- التدخل الحكومي في مجال التصنيع العسكري والذي يدعم من خلال استخدام تلك التقانة كوسيلة تحفيز للنمو الاقتصادي والتي يمكن إن تخفف من الصدمات الاقتصادية والتي بدورها تمتص تداعيات إي ازمة اقتصادية قد يتعرض لها الاقتصاد .

4- زيادة الإنفاق العسكري لتطوير التكنولوجيا : - تلك الحالة التي يمكن أن تؤدي بدورها في حال استخدامها في القطاعات المدنيَّة إلى تطور الإقتصاد وتسريع نموه من خلال تحديثاتها الجديدة على المعدات والمكائن ، والتي نجدها في تحويل الإنترنت وتكنولوجيا المعلوماتية والمحرك الصاروخي والليزر ، وغيرها من القطاع العسكري، إلى القطاعات المدنية في مراحل لاحقة، و لكن تفصلها سنوات طويلة بين بدء استخدم نتائج التطوُّر العلمي والتكنولوجي في القطاع العسكري، والسماح بإدخالها جزئياً إلى القطاعات المدنية، مما يضيع على البشرية سنوات ثمينة من فرص التقدم .

5- تكوين رأس المال البشري(Human Capital) : اذ يساهم الانفاق الدفاعي في تطوير مهارات وقدرات مئات الالاف من ابناء المجتمع المنتسبين للقوات المسلحة في جميع العلوم العسكرية والمدنية ، و منهم من يحملون المعرفة العلمية والتي تتحوَّل إلى رأس مال فكري يمكنه المشاركة في تعزيز الثروة المعرفية الوطنية، وفي إيجاد ميزات تنافسية جديدة تقوم على تحويل المعرفة إلى عنصر رئيس من عناصر الإنتاج (Hayali , 2017:59) .

2- اما الاثار الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري :- يعد الانفاق العسكري جزء من الانفاق الحكومي الذي لابديل ولاغنى عنه لتوفير الحماية الداخلية والخارجية للبلد لكن هناك عدة اثار سلبية له (Hayder,2018:500) تتمثل في ما يلي:-

1 - التضخم الانفاقي وإهدار الموارد المحلية :- وذلك من خلال توجيه الموارد المتاحة في البلد للحصول على شراء احدث الأسلحة سواء كانت محلية او مستوردة ، مما يؤدي الى زيادة الانفاق العسكري واستنزاف جزء من الموارد التي من بالامكان الاستفادة منها في مجالات أخرى .

2 - العجز المالي في ميزان المدفوعات :- قد يسهم الإنفاق العسكري مساهمة قوية في العجز المالي فيترتب عليه ارتفاع الديون العامة وتقليص الاحتياطي النقدي وتزايد العبء الضريبي وخاصة في الدول النامية غير القادرة على انتاج الأسلحة مما يدفعها الى استيرادها من الخارج وغالباً ما تنفق الدولة تكاليف باهضة تثقل ميزانيتها بالديون الداخلية والخارجية .

3 - تفاقم مشكلة الفجوة التضخمية وارتفاع حجم المديونية الخارجية :- والذي يؤدي بدوره الى تعاظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة في الدول النامية والذي ينعكس بدوره على استقرار امن الاقتصاد.

4 - وجود علاقة عكسية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي والاستثماري :-حيث ان تزايد الانفاق العسكري لا بد ان يؤدي الى تحويل توجهات الموارد الاقتصادية الاستثمارية والبشرية الى نواحي التسلح وبالتالي يؤدي تباطؤ التنمية الاقتصادية في البلد (Helal,2015:4).

5 – قدرة الانفاق العسكري مقارنة بالانفاق المدني :- تظهر التقديرات الى تدني قدرة الانفاق العسكري في خدمة المجتمع مقارنة بالانفاق المدني ، ومنها دراسة جامعة مشيكان حيث اظهرت ان كل مليار دولار يستثمر في انتاج الأسلحة قد يؤدي الى خلق (35 الف فرصة عمل فقط)، بينما لو وظف ذات المبلغ في صناعات مدنية يمكنه أن يوفر (150 الف فرصة عمل) (Hayder,2018:501)،

6– زيادة الطلب على ذوي الكفاءات العليا :- إن الإنفاق العسكري قد يؤدي الى تزايد الطلب على الخبرات والكفاءات العليا ويأخذ الموارد البشرية في نشاطات البحث والتطوير المدنية الى اتجاهات اخرى ، مما يسبّب انخفاض إنتاجيتها المدنية مما يؤثر سلباً في المدى الطويل في النمو الاقتصادي بشكل عام .

وتأسيساً على ماسبق فإن التصنيع العسكري له ما يبرره، بينما وجوده ضروري ولاغنى عنه (Helal,2015:5).

1 – 7- العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي :- لابد من التفريق بين النمو والتنمية الاقتصادية اذ يمثل النمو الاقتصادي Economic Growth التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى فائدتها لخدمة المجتمع وكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي والعكس وصحيح (Al-Amin , 2002:371)، أو يعرف بأنه الزيادة طويلة المدى في الاقتصاد القومي ،وقدرته على امداد السكان بالسلع المتنوعة ، فإن إية زيادة يمكن اعتبارها نمواً اقتصادياً ، وإن هذه الزيادة يجب إن تكون أكبر من معدل السنوية للسكان لكي يحدث زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Edgman,2010:255).

بينما تعرف التنمية الاقتصادية Economic Development : بأنها عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع لتحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي تفوق معدل النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد أو هي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي الوطني بهدف تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر الزمن لجميع افراد المجتمع" (Kabdani, :20) 2013، كما عرفها ماير (Meier) "على أنها العملية التي يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد إضافة إلى تخصيص معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في القطاعات كافة" (Abdul-Hayali, 2017: 98) ، وعرفها كينز Keynes بأنها : الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجيا وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي سيتم انشاؤها، أي هي زيادة كمية ونوعية (Kamal,2015,21) وبذلك فإن العلاقة بين الانفاق العسكري والاقتصاد عدت موضوع جدل كبير بين الباحثين والمهتمين ،حيث ان ما ينفقه البلد في مجال الدفاع من اجل الحفاظ على الامن والحرية الوطنية وتطوير القدرات العسكرية بإمكانيات تكنولوجيا عالية تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي ايجاباً وسلباً على حد سواء ، فقد يكون الانفاق العسكري عاملاً محفزاً للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة ومنها الصين، في حين إن قرارات التسلح لابد ان تضعف اقتصادات العالم الثالث التي تعاني أصلاً من عجز وضعف الموارد المالية اللازمة لتغطية هذا الانفاق من جهة واحتياجاتها لجوانب الانفاق الاخرى ، مما يؤدي الى استنزاف مواردها الاقتصادية لغايات غير منتجة ، ويخلق شروطاً غير متعادلة تؤدي الى زيادة المشاكل والمعوقات الاقتصادية التي غالباً ما تؤدي الى هيمنة الدول المتقدمة عليها مع تدهور شروط التبادل التجاري فيها ، بينما يرى البعض الاخر انه ليس هناك علاقه بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي (Kadawee, 1997:55).

وتأسيساً على ما سبق فأن التنمية الاقتصادية الصينية حققت زيادات مضطردة في معدلات نموها الاقتصادي في العقود الاخيرة فاقت في بعض السنوات 10% مع معدل نمو سكاني متواضع جدا بسبب السياسات الاجتماعية المعتمدة منذ بداية عهد الاصلاحات الاقتصادية (1978)، ومنها فقد استطاعت تلبية احتياجات زيادة الانفاق العام ، مما مكنها من زيادة إنفاقها العسكري بشكل هائل مع ثبات ميزانية الصين الدفاعية عند 1.7% من إجمالي ناتجها المحلي .

المبحث الثاني / مؤشرات قياس الانفاق العسكري الصيني

Indicators for measuring Military Spending China

لقد تزايد الإنفاق العسكري عالمياً في العقود الاخيرة متأثراً بمتغيرات وعوامل كثيرة من اجل تحقيق الأمن والاستقرار لأي بلد ، فضلاً عن درجة اسهامه في تحفيز النمو الاقتصادي منها التوسع الانتاجي ومنها التطور التكنولوجي السريع والتي كان سبباً هاماً في زيادة الإنفاق العسكري ، وبذلك نلاحظ تصاعده بعد انتهاء الحرب الباردة بشكل كبير، وهذا التزايد المهول جعل من الاقتصاديين منهمكين في التعرف على الاسباب الحقيقية لتلك الزيادة وما يصاحبه من عبء اقتصادي لبلدانها، سواء لتحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، متأثراً بعدة عوامل مما انعكس في اسهامه في تحقيق الامن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول بالإضافة الى تشجيعه وتحفيزه النمو الاقتصادي (Khazen, 2016 :19)، والذي اثار إهتمام الاقتصاديين لفهم أهمية تلك الزيادة وتأثيراتها الاقتصادية ، سواء دول المتقدمة أو النامية ، فضلاً عن ان توفر بيانات الإنفاق العسكري تعد من الأمور البالغة الأهمية (Al-Faris,1993:121) لسببين رئيسين هما :

السبب الأول : يعود للدول المانحة والتي تقدم المساعدات الإنمائية والاقتصادية ، فكلما كانت الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية تتجه نحو تعزيز انفاقها المدني على حساب تقليص الإنفاق العسكري - كان الدعم الإنمائي لها اكبر والعكس صحيح.

السبب الثاني : يعود لعوامل داخلية منها نسبة الانفاق العسكري الموجه لتوفير متطلبات الامن والاستقرار داخلياً وتحقيق مستوى جيد من الديمقراطية وسننطرق اولاً لواقع الصين الاقتصادي ومن ثم اهم مؤشرات قياس الانفاق العسكري فيها:-

اولاً : واقع الصين الاقتصادي (دولة العينة) :- منذ قيام الإصلاحات الاقتصادية في الصين والتحول الى اقتصاد السوق في عام 1978 أصبحت الصين بعدئذ أسرع اقتصادات العالم نموًا ، حيث أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم و أكبر دولة مصدرة في العالم والخامسة في قائمة تصدير الاسلحة في العالم وثاني أكبر مستورد للبضائع ، ويتمتع الاقتصاد الصيني اليوم بسمات أساسية أهلته لانتزاع موقع مميز في الاقتصاد العالمي ، وقد ادى الاستغلال الجيد للطاقات البشرية والطبيعية الى ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وفي الايرادات العامة وفي ارتفاع حجم التجارة الخارجية وازدياد فرص العمل فيها و انخفاض تكاليف انتاجها مما جعلها الاكثر انتاجاً وتسويقاً وتنافسية من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتعادل القوة الشرائية ، ولغرض اعادة توزيع القوة العالمية فقد انفقت الصين المليارات منذ ثلاثة عقود وكان اخرها 168مليار دولار في عام 2018 وفي المرتبة الثانية في الإنفاق العسكري العالمي بعد امريكا وذلك لتغيير النمط التعبوي لجيشها وتحويله من جيش يعتمد على اعداده الضخمة الى جيش يعتمد على تكنولوجيا متطورة ، فضلاً عن ما تم انتاجه في السنوات الاخيرة من المستلزمات الدفاعية والتي يتم تصدير جزء كبير منها الى عدد من دول اسيا و افريقيا بقيمة تزيد على 70 مليار دولار سنوياً ، لكن بعد أن بلغ الاقتصاد الصيني مرحلة متقدمة من حيث أرقام الدخل و الادّخار المحلي والعملات الأجنبية وتوسع التجارة الدولية، فلا بدّ أن تواكب القوّة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد الذي يحتاج إلى تدعيم عسكري، وطالما أن المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم فإن مثل هذا التفكير الاستراتيجي مطلوب، ومن هنا فإن الصين عمدت الى زيادة قوّتها الدفاعية ليس بهدف الاستحواذ و بسط نفوذها بل لحماية مصالحها الاستراتيجية

ثانياً: مؤشرات قياس الإنفاق العسكري: يعكس الإنفاق العسكري القدرة الحقيقية للصين في التسلح وتوسيع الترسانة العسكرية ولقياسه هناك العديد من المؤشرات نذكر منها :-

1- مؤشر النفقات العسكرية من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي **Military expenditure as a share of GDP:** يعد هذا المؤشر الأكثر استخداماً نظراً لأهميته في توضيح مكانة النفقات العسكرية في الاقتصاد ويقيس حجم العبء الاقتصادي الذي يتحمله الاقتصاد (Al-Adwan , 1999: 15) ، والشكل التالي يظهر الارتفاع الملحوظ للانفاق العسكري في السنوات الثلاث الاولى من عقد التسعينات من القرن الماضي ومن ثم التذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى استقرت نسبياً عند مستوى بحدود 2% من GDP في 2018، حيث ان هذه الزيادة في الانفاق العسكري الصيني يعود لسعيها المتواصل في العقد الاخير لتحسين وتطوير المعدات وزيادة البحث

والتطوير والاعتماد على التقنية المعلوماتية وتخفيض اعداد المنتسبين بهدف تحقيق حماية سياسة وامن وسلامة اراضي البلاد ووحدتها، فإنّ النمو الاقتصادي وحده سيُمكّن الصين من زيادة إنفاقها العسكري بشكل هائل فقد كانت نسبته بحدود 2.5% منذ 1990 لغاية 1992ومن تناقصت النسبة واخذت بالتذبذب حول 2% وهذا لا يعني انخفاض في حجم الانفاق العسكري بل على العكس تزايد لكن التفوق الهائل والنمو الاقتصادي الصيني الذي وصل الى معدلات جيدة مما ق خفض تلك النسبة لتصل الى 1.7% في 2018 من إجمالي ناتجها المحلي الاجمالي كما يوضحها الشكل التالي :-

الشكل (1) نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الأجمالي للمدة 1990 - 2018

المصدر : من نتائج Excel بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للصين من الجدول (1)

2- مؤشر النفقات العسكرية من إجمالي الانفاق الحكومي Military expenditure as a share of government spending: يظهر هذا المقياس مدى أهمية الانفاق الدفاعي لكونه مهمة استراتيجية تقع على عاتق الدولة وما توليه الحكومة للقطاع العسكري، وغالباً مانجد ان الدول النامية تنفق من موازنتها الحكومية أكثر بكثير مما تخصصه بعض الدول الرأسمالية حيث إن طبيعة النظام السياسي السائد فيها وميوله لتعزيز ودعم المؤسسة العسكرية، مما يجعل المقارنة بين الحكومات المختلفة أمر صعب جداً (Al-batal، 1994 :42-55) ومن الشكل التالي نلاحظ الزيادة الكبيرة في الانفاق العسكري الصيني من 14% لفترة التسعينات وتراجعه شيئاً فشيئاً ليصل الى مانسبته 6 % من اجمالي الموازنة الحكومية في الصين لعام 2018 ، ولكن ما ندركه فعلاً انه انخفض نسبة لكن الانفاق الحكومي العام ارتفع الى أضعاف ما كان عليه في تلك الفترة بسبب ارتفاع متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الصيني الى 9.9% في العقدين الاخيرين.

شكل (٢) نسبة الأنفاق العسكري من اجمالي الموازنة الحكومية الصينية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

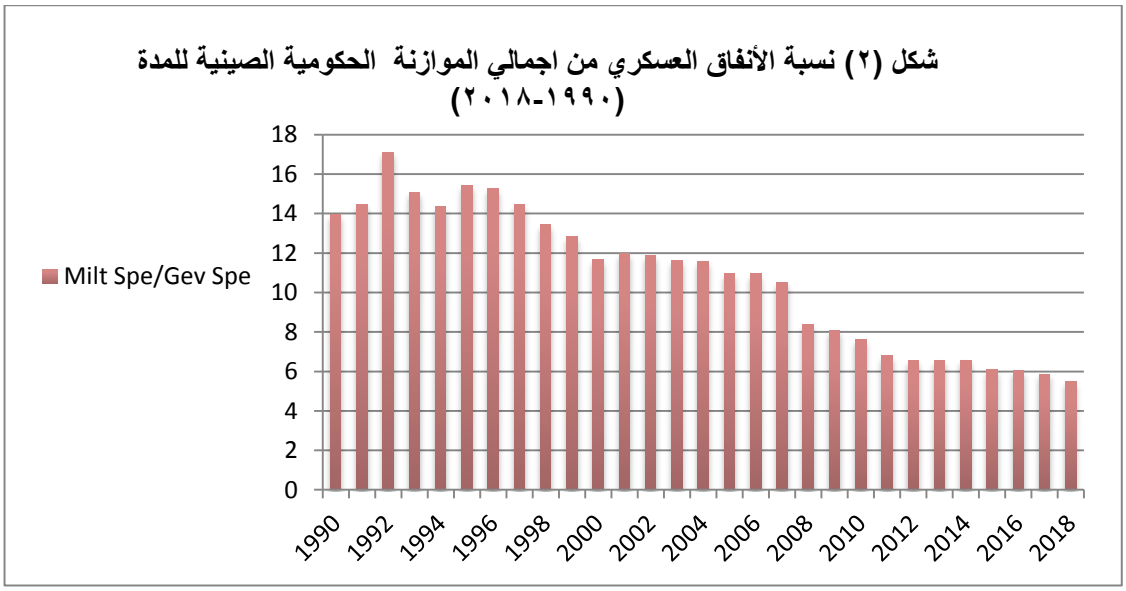

المصدر : من نتائج Excel بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للصين من الجدول (1)

3- مؤشر نصيب الفرد العسكري من الإنفاق العسكري: ويعنى هذا المؤشر بقياس العلاقة بين عدد منتسبي قوات الدفاع ومقدار الانفاق العسكري والمشاركة العسكرية تعني جميع الأفراد المستخدمين في المؤسسة العسكرية من إجمالي عدد السكان ، ويركز على الموارد البشرية في قياس النفقات العسكرية ويقدر من خلال هذا المقياس متوسط حجم الموارد الاقتصادية التي تسخر لخدمة الفرد العسكري ويستخدم هذا المؤشر في المقارنات الدولية أو من اجل التعبير عن العبء العسكري وفقا لما تم ذكره من مقاييس مختلفة للإنفاق العسكري (Al-Adwan, 1999 : 98)، لقد تقدَّمت الصين في قائمة الدول الأكثر إنفاقاً في المجال الدفاعي ، لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، فيما يعد الجيش الصيني الاكثر تعدادا بين جيوش العالم ، أي يحتل المرتبة الأولى في العالم ، وهذا المؤشر يدل على تقادم الأسلحة والاليات في ما قبل التسعينات ولكنها اخذت بالتطور السريع بعد 2008، الذي تزايد ليصل الى (150) الف دولار سنوياً للفرد الواحد والشكل التالي يوضح ما ينفق للفرد العسكري من رواتب ومخصصات ومستلزمات الذي اخذ بالتزايد قليلاً في النصف الاول من فترة الدراسة ، اذ كان في 1990ما قيمته 2882دولار ومن ثم وصل الى مستوى 10745دولار في 2004 ومن ثم اخذ بالتصاعد المضطرد على مدى العشر سنوات الاخيرة ليصل الى ماقيمته 92764 دولار في 2018 .

الشكل (٣)نصيب الفرد العسكري من الأنفاق العسكري للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٨)

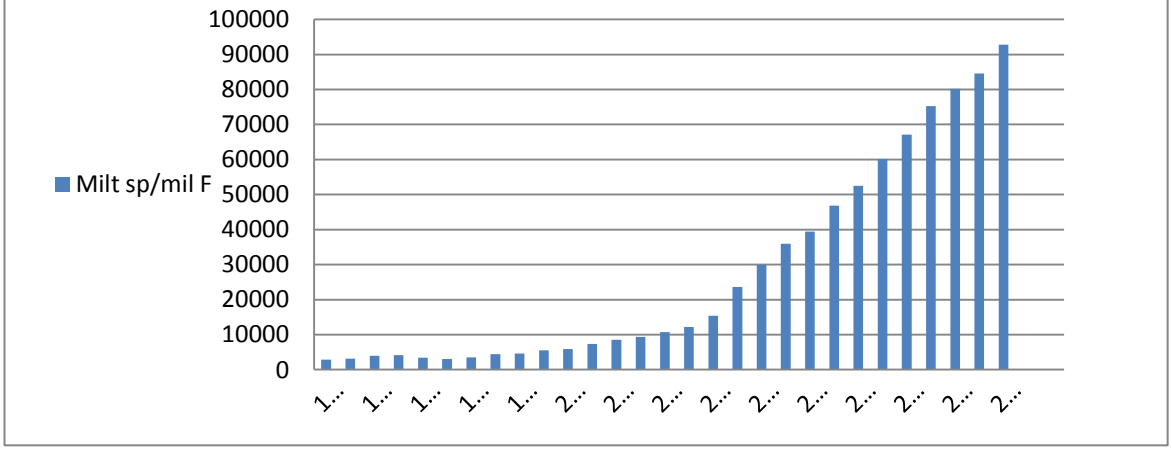

المصدر : من نتائج Excel بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للصين من جدول (1)

4 – مؤشر نصيب الفرد المدني من الإنفاق العسكري : يعبر هذا المؤشر عن مقدار مايتمتع به الفرد الواحد من حماية وامان ، اي مقدار تضحيته من الاستهلاك المدني مقابل الحصول على الحماية الكافية (Looney, 1988: 609)، اي نسبة ما يتحمله الفرد المدني من الأنفاق العسكري والشكل التالي يظهر تزايدها بالرغم من وجود تخفيض في اعداد منتسبيه في العشر سنوات الاخيرة، نتيجة التزايد الكبير للانفاق الموجه نحو تحديث التقنيات الدفاعية واستثماراته العسكرية والمدنية لاستغلال طاقاته البشرية ، اذ وصل الى ماقيمته 300 دولار سنويا في 2018 بعد ان كان لايتجاوز 40دولار سنويا لكل فرد في 1990، والشكل التالي يوضح تطور نصيب الفرد المدني الصيني من الانفاق العسكري .

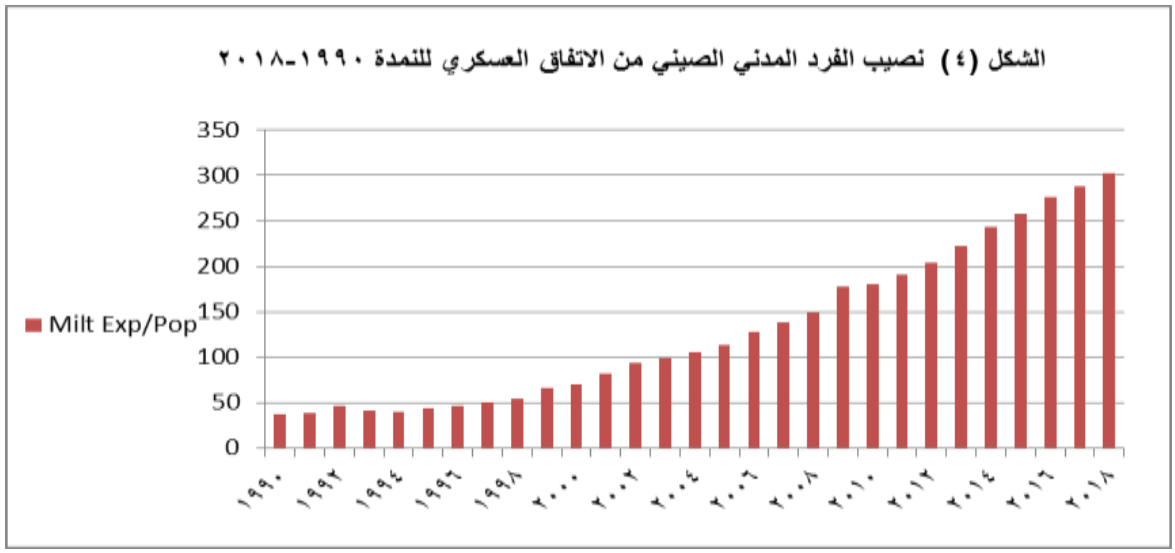

المصدر : من نتائج Excel بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للصين من الجدول (1)

5- معدل القوات المسلحة الى الايدي العاملة Military Forces /Total Forces :

منذ عقود خلت بدأت الصين بقيادة دنغ شياو بينغ بإجراء عملية الاصلاح الاقتصادي وتوسيع نشاطاتها التنموية في القطاعات كافة ومنها قطاع القوات المسلحة، إذ بدأت بتقليص حجم القوات المسلحة البشرية وادخال تقنيات احدث بدل عنها (Abdul-Hayali , 2017:26) ، وفق نهجها بتغيير النمط التعبوي الى تخفيض اعداد القوات المسلحة مقابل تزويد الجيش بالمعدات الحربية والآليات الحديثة ، فإنتقلت من جيش يتميز بكثرة اعداده مع معدات متوسطة ، إلى جيش مسلح ومنظم جيدا من حيث هيكل القدرة القتالية والتزود بأحدث التكنولوجيا المتقدمة، فضلاً عن توجه المؤسّسة العسكرية الصينية بالاعتماد على توجهات إقتصادية حديثة تتمثل في تمويل ذاتي لبعض منشأتها، اذ يمتلك قطاعها العسكري عشرين ألف شركة لانتاج سلع عسكرية ومدنية (Al-Akhras, 2008, :218) ، فيما يقدر إجمالي صادراتها ما بين (70-80 مليار دولار) سنوياً وتستثمر من عائدات منتجاتها في تطوير قدرتها الذاتية (alaraby.co.uk.cdn) ، في الوقت الذي تعمل الجهات المختصة بتقليص اعداده بعد ان كان اكثر من ثلاثة ملايين شخص الى مليونين و225 ألف شخص في 2018 ، بينما بلغت اعداد القوة العاملة في الصين ما مجمله 783 مليون عامل والشكل التالي يوضح التذبذب في الفترة الاولى من الدراسة اذ شكل ما نسبته 0.55 % في 1990 ، وانخفض فيما بعد ليصل الى 0.42% ومن ثم ارتفع ليصل الى 0.6% في (1995-1996) ومن ثم أخذ بالتناقص الملحوظ في العشر سنوات الاخيرة نتيجة للسياسة المتبعة لتخفيض اعداد منتسبيه تدريجياً ليصل الى مانسبته 0.35% من القوة العاملة الصينية في 2018 .

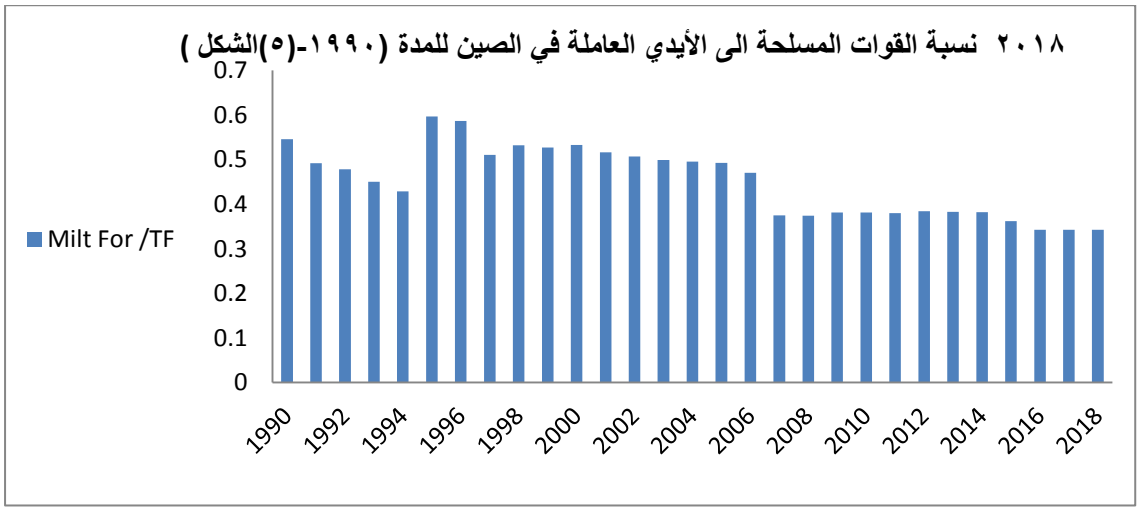

(٥)الشكل (١٩٩٠-٢٠١٨ نسبة القوات المسلحة الى الأيدي العاملة في الصين للمدة

المصدر : من نتائج Excel بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للصين من جدول (1)

والجدول التالي يمثل البيانات المستخدمة لرسم الاشكال البيانية وفق برنامج Excel.

جدول (1) قيم مؤشرات الانفاق العسكري الصيني للمدة (1990-2018)

YEAR	Milit/gdp	Milit/Gov-Spe	Milit Spen	Mil - F /T-F	Mili -For	Population
1990	2.4933	13.9672	1.009E+10	0.54561	3500000	1135185000
1991	2.3469	14.4736	9.954E+09	0.49236	3200000	1150780000
1992	2.4848	17.1101	1.242E+10	0.47836	3160000	1164970000
1993	1.9619	15.0558	1.258E+10	0.45069	3030000	1178440000
1994	1.7250	14.3503	1.005E+10	0.42892	2930000	1191835000
1995	1.7163	15.4285	1.261E+10	0.59699	4130000	1204855000
1996	1.6861	15.2543	1.456E+10	0.58718	4135000	1217550000
1997	1.6748	14.4589	1.61E+10	0.51101	3640000	1230075000
1998	1.7033	13.4387	1.753E+10	0.53198	3820000	1241935000
1999	1.9221	12.8591	2.103E+10	0.52721	3820000	1252735000
2000	1.8874	11.6919	2.293E+10	0.53321	3910000	1262645000
2001	2.0739	11.9848	2.788E+10	0.51676	3810000	1271850000
2002	2.1751	11.8740	3.214E+10	0.50706	3770000	1280400000
2003	2.1020	11.6301	3.513E+10	0.49949	3750000	1288400000
2004	2.0523	11.5825	4.035E+10	0.49593	3755000	1296075000
2005	1.9889	10.9767	4.592E+10	0.49282	3755000	1303720000
2006	1.9947	10.9563	5.534E+10	0.47059	3605000	1311020000
2007	1.9043	10.5380	6.801E+10	0.37520	2885000	1317885000
2008	1.8757	8.3760	8.636E+10	0.37432	2885000	1324655000
2009	2.0627	8.0919	1.06E+11	0.38158	2945000	1331260000
2010	1.9074	7.6420	1.16E+11	0.38135	2945000	1337705000
2011	1.8342	6.7903	1.38E+11	0.37984	2945000	1344130000

2012	1.8365	6.5454	1.57E+11	0.38439	2993000	1350695000
2013	1.8669	6.5427	1.80E+11	0.38301	2993000	1357380000
2014	1.9058	6.5799	2.01E+11	0.38184	2993000	1364270000
2015	1.9071	6.0888	2.14E+11	0.36199	2843000	1371220000
2016	1.9249	6.0338	2.16E+11	0.34273	2695000	1378665000
2017	1.8965	5.8756	2.28E+11	0.34227	2695000	1386395000
2018	1.8659	5.4854	2.50E+11	0.34255	2695000	1392730000

المصدر : بيانات البنك الدولي لدولة الصين https://data.worldbank.org2019/

المبحث الثالث/ تقدير وتحليل اثر الانفاق العسكري في النمو الاقتصادي

Estimating and analyzing the impact of military spending on economic growth

يستخدم الاقتصاد القياسي لدراسة تحليل الظواهر الاقتصادية ويقيس العلاقات الاقتصادية ويعمل على دمج النظرية الاقتصادية والطرق الاحصائية في نموذج قياسي واحد ، اذ لا يمكن الاعتماد على فرضيات النظرية الاقتصادية ، بل لابد من تفسيرها وفق معايير دقيقة تساهم في تقييم مكوناتها واختبار فرضياتها والتأكد من صحتها وإختبار قوتها التفسيرية ولتحقيق ذلك تم اعتماد مايلي :-

أولا : توصيف النموذج القياسي Standard model descriptions:- ان لتقدير اثر تغيرات الانفاق العسكري في معدل النمو الاقتصادي ، وللحصول على نتائج أكثر دقة تطلب ذلك تحديد فترة التخلف الزمني المثلى من خلال معيار شوارزSchwarz ومعيار اكيكي Akaike Information Criterion، وذلك باستخدام برنامج Eviews 10 واعتمدت على المتغير التابع :- GGDP : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً للنمو الاقتصادي للبلد ، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بما يلي :-

- Amil : معدل الانفاق العسكري Average of Military Spending .
- Unem: معدل البطالة Unemployment .
- Tot : معدل التبادل التجاري الدولي Terms Of Trade.
- θ_0 -θ_4 ، δ_0-δ_4 ، β_0-β_4 ، a_0-a_4 : معاملات النموذج
- γ, μ, u_i , ε_i : مقدار الخطأ العشوائي.

ولأجل قياس تاثير الانفاق العسكري في النمو الاقتصاد الصيني لدولة العينة ، تمّ جمع البيانات اللازمة المتعلقة بالبحث، من منشورات للبنك الدولي (الصين) للمدة (1980-2018) ، ولغرض التحقق من فرضية البحث تم اجراء التقدير بالاعتماد على الاختبارات القياسية الاتية :-

1-1: اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) Unit Root Test or Stationary test:- يهدف الاختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية ومعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية ثابتة ، أي متوسطها وتباينها يبقى ثابتاً على مدى سنوات القياس و لقد أستخدم اختبار فليبس- بيرون ***Phillips-Perron Test*** ، في تحديد استقرارية البيانات لأنه يقدم نتائج أفضل مقارنة من غيرها من الاختبارات ، إذ إنه يعالج مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية ،اي قيود اقل على حد الخطأ ونتائجه أكثر دقة في العينات الصغيرة، وهناك ثلاثة خطوات لاختبار الاستقرارية وفق نموذج (فيليبس – بيرون) وهي :-

$$y_t = py_{t-1} + v_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$
$$y_t = \alpha + py_{t-1} + v_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$
$$y_t = \alpha + \lambda_t + py_{t-1} + v_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

2-1- اختبارات التكامل المشترك Co- integration test:- لقد اصبح متطلب اساسي لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غالباً ما تكون غير مستقرة ، ولأجل اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، فثمة مجموعة من الاختبارات التي تتمثل باختبار (Engle and Granger, 1987) واختبار (Johansen and Juselius, 1990)، ولمعالجة المحدودية في استخدام اختبار انجل – كرانجر ، تم استخدام اختبار لجوهانسن- جيليس، وذلك للتعرف على مدى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر ، اي تتحرك معا

عبر الزمن ويتم اجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن- جيليس Johansen and Julius : والذي يتم من خلال اختبار الاول اختبار الاثر Trace test ، والثاني اختبار القيمة المميزة العظمى Maximum Eigen test وذلك للحصول على مقدرات صحيحة (Gujarati, 2011, 230).

3-1- اختبار متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression :- يعد احد طرائق تقدير وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين المتغيرات مع وجود فترات تباطؤ و يستخدم النهج الهيكلي لنمذجة السلاسل الزمنية بين المتغيرات الداخلة في النموذج ، ويوضح اختبار المتجه عن وجود اتجاه لإثنين أو أكثر من المتغيرات ، وقد أثبتت فائدتها في الدراسات التطبيقية لتحويلها النماذج النظرية الاقتصادية الساكنة إلى نماذج حركية من خلال أخذ التباطؤ الزمني (Lag) للمتغير المستقل وتتخذ المعادلات الصيغة الرياضية التالية :-

$$GGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 GGDP_{t-1} + \sum \alpha_2 Amil_t + \sum \alpha_3 Unem_t + \sum \alpha_4 Tot_t + Ut$$

$$Amil_t = B_0 + \beta_1 Amil_{t-1} + \sum \beta_2 GGDP_t + \sum \beta_3 Unem_t + \sum \beta_4 Tot_t + \varepsilon t$$

$$Tot_t = \delta_0 + \delta_1 Tot_{t-1} + \sum \delta_2 GGDPi_t + \sum \delta_3 Amil_t + \sum \delta_4 Unem_t + \mu t$$

$$Unem_t = \theta_0 + \theta_1 Unem_{t-1} + \sum \theta_2 GGDP_t + \sum \theta_3 Amil_t + \sum \theta_4 Tot_t + \pi t$$

4-1: اختبارات العلاقة السببية (سببية كرانجر) Granger Causality Relationship Test :- يقدر متجه الانحدار الذاتي VAR تأثيرات المتغير المستقل في المتغير المعتمد ولا يحدد اتجاهاتها ، في حين يستخدم اختبار السببية لتحديد أسبقية التأثير بين المتغيرات الاقتصادية، التي تنشأ وفق أسس سببية ، وقد تكون علاقة عكسية أو متبادلة مابين هذه المتغيرات ويستخدمً للكشف عن وجود تغذية خلفية (تـأثير متبادل) (↔) بين متغيرات النموذج (Gujarati, 1995 :621-622) ، ويتم تحديد اتجاه السببية وفقاً لقيم F المحسوبة ، وعندما تكون اكبر من القيم الحرجة ، عندئذ يتم رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج (Gujarati, 2011: 270) .

ثانياً : تحليل نتائج الاختبارات Analyze Test Results :

2-1- نتائج اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) :- من اجل تحليل المتغيرات وتحقيق هدف الدراسة ، سيتم بداية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بأستخدام اختبار فيليبس- بيرون (*Phillips-Perron Test*) كما في الجدول التالي :-

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة (استقرارية) Phillips-Perron Test

Variables	level			1st Diffrences		
	None	Intercept	Constant, Linear Trend	None	Intercept	Constant, Linear Trend
Ggdp	-0.351	-3.119	-3.828	-5.181	-6.0103	-5.133
Amil Spe	-1.124	-3.031	-2.746	-4.973	-4.945	-4.964
Tot	0.023	-1.855	-1.131	-3.585	-3.584	-3.832
Unem	1.094	-1.639	-0.138	-3.132	-3.326	-3.989
القيم الحرجة٥%	-1.953	-2.971	-3.587	-1.953	-2.876	-3.587

المصدر : من مخرجات Eviews10

ونجد من الجدول اعلاه ان السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة في مستوياتها الاولية I (0)،و أصبحت جميعها مستقرة بعد اخذ الفرق الاول I (1) ، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها الاولى واستقرارها عند احتساب الفرق الاول، مما يمكننا من المضي لاجراء بقية الاختبارات .

2-2- نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test): عند استقرر السلاسل الزمنية يمكن تقدير نموذج للتكامل المشترك باستخدام أسلوب جوهانسن للمتغيرات المدروسة ، وان الاختبار يستخدم لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل اي انها تتحرك معاً عبر الزمن ويتم بإستخدام (اختبار الاثر واختبار قيمة الإمكانية العظمى) وفق الجدول التالي (2) :

جدول (2) نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Test

Trace Test اختبارالاثر					
فرضية العدم	الفرضية البديلة	Eigen Value	Statistic Value	Critical Value 0.05	probaplity
r=0	r=1	0.679	83.647	47.856	0.0000*
r≤1	r=2	0.502	41.532	29.797	0.0014*
r≤2	r=3	0.343	15.725	15.494	0.0462*
r≤3	r=4	0.0046	0.174	3.841	0.6764
Maximum -Eign test اختبار القيمة العظمى					
r=0	r=1	0.679	42.114	27.584	0.0004*
r=1	r=2	0.502	25.806	21.131	0.0103*
r=2	r=3	0.343	15.551	14.264	0.0311*
r=3	r=4	0.0046	0.174	3.841	0.6764

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews 10، (تشير *معنوي عند مستوى معنوية 5%)

يتضح من الجدول (٢) ان نتائج اختبار الاثر (Trace test) التي تدل على وجود على الاقل متجهين بين المتغيرات وفق اختبار الاثر ،كما أظهر إختبار الامكانية العظمى (Max –Eigen Test) وجود متجين ايضاً بين المتغيرات المدروسة، اي هناك علاقة تكامل مشترك بالاعتماد على قيم الاختبار(Statistic Value) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند5% (Critical Value 0.05).

2-3- نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression : أظهرت نتائج التقديرحسب الجدول (3) وجود تأثير ايجابي معنوي بين الناتج المحلي الاجمالي وكل من معدل الانفاق العسكري ومعدل التبادل التجاري وفق قيم (t) والتي بلغت (4.611, 3.5891) عند مقارنتها مع قيم (t) الجدولية وبمستوى معنوية 5%، والتي جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية وذلك للدور المهم للانفاق العسكري الصيني في تدعيم اسس الدولة والمحافظة على الحدود البرية والمياه الإقليمية والمجال الجوي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيها ومساندته في زيادة حجم الناتج المحلي وبالتالي الى زيادة الصادرات وتنشيط الاقتصاد ، في حين بينت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية قوية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة اي زيادة البطالة ستخفض من معدلات النمو الاقتصادي وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية ، بإستناد الى قيمة (t) والتي بلغت (-6.237) فيما كانت قيمة معامل التحديد (R^2=88.7) ، (R^2 adj =86.7) الذي يوضح حجم تأثير العلاقات الدالية بين المتغيرات المستقلة والمعتمد ، أما قيم (F) فتوضح معنوية النموذج ككل ، فيما تؤكد قيم (Durbin Watson) عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ، كما في الجدول التالي :-

Vector Auto regression جدول (3) نتائج متجه الانحدار الذاتي

GGDP	Independent Variable				R^2	R^2 adj	F	Aic	Dw
	$GGDP_{t-1}$	Amil	Unem	Tot					
Coefficient	0.429	0.797	-1.164	0.764	88.7	86.7	45	-1.937	1.994
Value (T)	4.697	3.581	-6.237	4.611					

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews 10، (تشير *معنوي عند مستوى معنوية 5%)

2-4:- نتائج العلاقة السببية باستخدام طريقة كرانجر Granger Causality Test :- تستخدم سببية كرانجر للكشف عن وجود علاقة بين المتغيرين من عدمه و أظهرت نتائج الاختبارعند مقارنة f الجدولية مع المحسوبة، اي أن قيمة (f) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية في العلاقة السببية الثنائية بين النمو الاقتصادي والانفاق العسكري وهذا ما أكدته قيمة الاحتمالية القليلة جداً وكذلك تبين وجود اعلاقة احادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي ومعدلات التبادل التجاري ، اي ان النمو الاقتصادي يسهم في زيادة حجم التجارة الخارجية ، فضلاً عن مشاركة قطاع التصنيع العسكري في تغطية الطلب المحلي وتصدير الفائض الى عدد من دول جنوب شرق اسيا وثمانية عشر دولة افريقية

جدول (4) نتائج العلاقة السببية باستخدام طريقة كرانجر Granger Causality test

Granger Causality Trent	F-Statistic	Probability
GGDP→ Amil	4.243	0.027*
Amil→ GGDP	3.262	0.043*
GGDP→ Tot	3.066	0.066*
Amil → Tot	7.282	0.033*

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews 10 (تشير *وجود علاقة معنوية)

من الجدول (4) تشير نتائج لاختبار السببية الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه متبادلة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العسكري، وذلك عند مقارنة قيمة F –statistic المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية مع انخفاض قيمة مستوى الاحتمالية له، اي ان الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة الانفاق العسكري والعكس بالعكس، فضلاً عن مشاركة النمو الاقتصادي والانفاق العسكري وتخفيض البطالة وزيادة حجم الصادرات وبالتالي تحسين التبادل التجاري لصالح البلد، اي عند وجود قدرات اقتصادية جيدة تحفز على امكانية زيادة النفقات العسكرية وتمكن البلد من احراز التقدم والتطور في جميع المجالات و من ضمنها الإنفاق العسكري الذي يخلق بدوره القدرة على توفير الأمن الاستقرار وتوفير فرص العمل وارتفاع حجم الادخار المحلي وزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ، بالشكل الذي يسمح للمجتمع ككل والمشاركين في القطاع الخاص بتنفيذ الأنشطة الاقتصادية المنتجة من دون خوف من الاعتداءات والتهديدات الخارجية وسعيها للحفاظ على توسع التجارة الخارجية للسلع المدنية والعسكرية وتشجيع تنامي حجم الاستثمارات الاجنبية فيها ، والذي وصل الى مايقارب 69.7مليار دولار لسنة 2018 ، بينما كانت معدلات البطالة لها تأثيرات سلبية على معدل نمو الناتج المحي الاجمالي، اي زيادتها تخفض معدلات النمو الاقتصادي ،وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

رابعاً: الاستنتاجات والمقترحات -: Conclusions and proposals

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات ومنها الى وجود علاقة ايجابية متبادلة بين النمو الاقتصادي وكل من الانفاق العسكري ومعدل التبادل التجاري، اي ان الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة الانفاق العسكري والعكس بالعكس ، فضلاً عن امكانية مشاركة النمو الاقتصادي والانفاق العسكري في زيادة حجم الصادرات وبالتالي تحسين التبادل التجاري لصالح البلد مع وجود الانفاق العسكري ، فضلا عن مساهمته في تخفيض معدلات البطالة لما لها من تأثيرات ايجابية في معدل نمو الناتج المحي الاجمالي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، فيما ظهرت العلاقة السببية الثنائية بين النمو الاقتصادي والانفاق العسكري وهذا ما أكدته قيمة الاحتمالية القليلة جداً وكذلك تبين وجود علاقة احادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي ومعدلات التبادل التجاري ، اي ان النمو الاقتصادي يسهم في زيادة حجم التجارة الخارجية ، وتصنيع المعدات الدفاعية المحلية وتصدير الفائض الى عدد لا بأس به من دول جنوب شرق اسيا و افريقيا .

وأما المقترحات :- تتركز المقترحات حول ضرورة توجيه قطاع الانفاق العسكري لدعم النمو الاقتصادي من خلال تحويله من كونه قطاع مستهلك الى قطاع منتج من خلال مشاركته الفاعلة في مجالات البحث والتطوير و تعزيز الإنتاج الدفاعي المحلي اي تصنيع المعدات والاجهزة الدفاعية لتغطية الطلب المحلي ، والاستفادة من توفير فرص عمل جديدة وتنشيط الاقتصاد وزيادة الاستثمارات المحلية والاستفادة من الموارد المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي ، ومن ثم يمكن التوجه لزيادة الانفاق العسكري للبلدان ذات معدلات نمو اقتصادي جيدة لتحفيز الطلب حتى في حالة الكساد الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة بما يؤدي إلى زيادة دخل الإفراد العاملين في القطاع العسكري حيث تعتبر القطاعات الدفاعية خيارا جاذبا للاستثمار بسبب العوائد الكبيرة والمستمرة التي تحققها على المدى الطويل ، كونها أفضل من القطاعات الأخرى، وتعتبر فرصة استثمارية جيدة يمكن توثيق اثارها من خلال إتجاهين مختلفين الأول : زيادة الإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى تحفيز المنتجين لزيادة الإنتاج والثاني : زيادة القدرة على الادخار المحلي والذي سيتحول بدوره إلى الاستثمار المحلي مما يزيد من القدرة على زيادة حجم الإنتاج مما يفضي إلى زيادة توظيف الموارد المتاحة في الاقتصاد، وضرورة دراسة حجم الاثار الناجمة عن الاهتمام المتزايد بتطوير القطاع الدفاعي في اي بلد ودوره توفير الحماية لممتلكاته وتخفيف لتوترات والنزاعات الحدودية ، والحد من الضغط السياسي الناشئ عن المشاكل الاقتصادية فيما بينها.

References:

First: Official publications:

1- Stockholm thesis in Economic Sciences (unpublished), Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, University of Tlemsan , Algeria.

5-Kamal Jamal Abu Skhaila ,2015, The Role of the Private Sector in Economic Development from a Situational and Islamic Economics Perspective, Master Thesis, Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza , Palestine .

6- Mai Muhammad Ahmad Ziyada, 2014, The Dialectical Relationship between Military Expenditure and Economic Growth (An Empirical Study on Israel - Arab Countries), Master Thesis from the Department of Economics, Al-Azhar University - Gaza, Palestine.

7- Nael Al-Adwan, 1999, The Role of the Jordanian Military Establishment in Economic Development, Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

8- Nevin Mohamed Ibrahim Tareh, 2001, Effects of Military Spending on the Egyptian Economy during the Period (1956-1995) Unpublished Master Thesis, Faculty of Engineering and Technology, Helwan University, Egypt.

9- Wael Ahmed Abdel Karim, 2015, The Impact of the Arms Race in the Gulf on Regional Stability, Unpublished Master Thesis, League of Arab States, Arab Organization for Education, Culture and Science, Institute of Arab Research and Studies Cairo, Egypt.

Third: Research and periodicals:

1- Ibrahim Al-Akhras, 2008, Secrets of the Progress of China - A Study of Power Profits and Reasons for Ascension, 1st Floor, Cairo, Egypt.

2- Aseel Kamal Abdel Hussein, 2012, Military Spending for the Countries of the Pacific Region, Political and International Review, No. 22.

3- Ali Kazem Helal, 2015, military spending and its impact on human development in Iraq for the period (2003-2012), Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 20, Wasit University, Iraq,

4- Hamad Diab, 2011, the dialectic of the relationship between military spending and economic development, Lebanese Army and National Defense magazine publications, No. 75, Beirut, Lebanon.

5- Khaled Ali Hayder, 2018, economic analysis measuring the relationship between military overheads and economic growth (in a number of developing countries), the scientific journal of Jehan University, Volume 2, No. 2. Sulaymaniyah.

6- Sabah Saber Muhammad Khoshnaw, 2016, Analysis of the Relationship between Military Expenditures and Inflation in Iraq for the Period (1999-2015) Anbar University Journal for Economic and Administrative Sciences, Volume 8, No. 16, Anbar.Iraq.

7- Mustafa Hussein Abdul-Razzaq, 2018, Economic Employment of Iraqi Military Spending Beyond ISIS, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Volume 2, No. 30, Law and Political Science Research , Wasit University, Iraq.

Fourth: books:

1- Abdel-Wahab Al-Amin , 2002, Principles of Macroeconomics, 1st floor, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

2- Ali Lutfi, 1983, Public Finance Economics, Ain Shams Library, Cairo, Egypt

3- Abdel Razek Al-Faris, 1993, Arms and Bread, Military Expenditure in the Arab World (1970-1990), Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon

4- Edgman Michael, 2010, Macroeconomics , Theory and Politics, Muhammad Ibrahim Mansour, Mars House for Publishing and Distribution, Riyadh, Saudi Arabia.

5-Emile Benoit , 1978,Growth and Defense in Developing Countries," Economic Development and Cultural Change 26, no. 2.Calefonia university .USA .

6- Gujarati, D. N., 2011, Econometrics By Example, The Mc Graw-Hill Companies , Inc., New York ,USA.

7- Gujarati, D., N., 2003, Basic Econometrics, The Mc Graw-Hill Companies , Inc., New York ,USA.

8-Hussein Muhammad Samhan and Mahmoud Hussein Al-Wadi, Ibrahim Al-Akhras, 2010, Public Finance from an Islamic Perspective, Safa House for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, Jordan.

9-Looney, Robert E,1988, Budgetary impacts of third world arms production ، International journal of public Administration , volume 11, Issue 5, California ,USA.

International Peace Research Institute (sipri), 2009, Arms, Disarmament and International Security, Annual Book., Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon.

2- Stockholm International Peace Research Institute (sipri), 2019,Arms, Disarmament and International Security, Annual Book, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, publication 1/30/2020.

Second: Theses:

1- Habis Fouad Yusef Asfour, 1992, the effect of military spending on the economic development of a group of ring countries (Jordan, Syria and Egypt), a published master's thesis, Yarmouk University, Jordan.

2- Hussein Musab Abdul-Hayali, 2017, developing the Iraqi economy between fluctuations in oil revenues and diversifying income sources for the period (2003-2015), unpublished Master Thesis, College of Administration and Economics, University of Qadisiyah, Iraq.

3- Ali Khazen, 2016, The Impact of Military Spending on Development, Case Study of Algeria (1990 - 2015), unpublished Master Thesis, University of Kassadi Merbah and Ouargla, Faculty of Law and Political Science, Algeria.

4- Kabdani Syede Ahmad, 2013, The effect of economic growth on the fairness of income distribution in Algeria compared to the Arab countries, an analytical and standard study, PhD

10- Talal Mahmoud Aziz Kadawee, 1997, Israeli Military Tunnels, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon.

11- Muhammad Jamal Dhunaibat, 2003, Public Finance and Financial Legislation, 1st floor, Al-Dar Al-Alam and Culture for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

12- Mohamed Helmy Murad, 2010, State Finance, Ain Shams University Press, Cairo, Egypt.

13- Nawzad Abd Al-Rahman Al-Hiti and Mohammad Abd Al-Latif Al-Khshali, 2005, The Modern Introduction to Public Financial Economics, Dar Al-Manahj First Edition, Amman, Jordan.

14-Yola, Al-Batal,1984,Israeli Military Spending over 35 Years: Assessment of the Burdens

and Finances of Militarization, Institute for Palestine Studies, Beirut, Lebanon.

15-www- alaraby.co.uk.cdn.ampproject.org.17/5/2020.

An Analytical Study of the Impact of Military Spending on the Chinese Economy Growth for the Period (1990-2018)

Rafah Adnan najem
Economic/ Adminstration & Economic /Mosul/Iraq
rafah_adnan @uomosul.edu.iq

D.Fatma Ebrahem Khalaf
Economic/ Adminstration &Economic/Mosul/Iraq
fatema_ibraheem@uomosul.edu.iq

Anwar saeed Ebrahem
Economic/ Adminstration &Economic/Mosul/Iraq
anwar_saeed@uomosul.edu.iq

Received:30/9/2020 Accepted :25/11/2020 Published :FEBRUARY / 2021

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract:

The increase in military spending has become a feature of the times for many countries, including China. They have sought to increase their defense spending not with the aim of domination and possession, but rather to protect their economic interests and to secure their foreign trade. The research aims to identify the impact of military spending by studying the nature of defense spending and its role in providing security. And stability and facilitating foreign investment in it, as well as storming the military industry, securing some humanitarian supplies, and participating in a variety of public works that can be used in the civil and military fields, and the aim of the research is to identify the impact of military spending on achieving Chinese economic growth. The research problem is: Is the increase in military spending The Chinese influence increases economic growth rates or not, while the research assumes that defense programs work to provide political stability and develop defense methods. The research adopted the descriptive and analytical approach in the first and second researches, while the third topic was strengthened by the standard aspect in order to achieve its goals and prove its hypotheses according to tests. Several of them are: unit root (stability test), Vector Auto Regression and Cranger Causality based on World Bank data for research variables for the sample country (China) for the years (1990-2018), and the research found a strong positive moral relationship between military spending and economic growth and trade exchange and an inverse moral relationship with unemployment rates, and the research concluded that there is a bilateral causal relationship. The trend between military spending and economic growth, as well as the participation of economic growth and military spending in increasing the volume of exports and thus improving trade exchange for the benefit of the country.

Key words: Military spending ,Economic growth ,China.